

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة التاسعة والأربعون

٩ - ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

تنفيذ القرار المتعلق بتعزيز الإدماج الاجتماعي

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٠. ويقدم التقرير لمحة عامة عن السياسات الوطنية والبرامج الحالية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي في مختلف المناطق، مع مراعاة علاقته بالقضاء على الفقر. ويركز التقرير على الحماية الاجتماعية والعمل والتدخلات الخاصة بكل مجموعة، فضلا عن المشاركة الواسعة النطاق، بوصفها أدوات فعالة لدفع عجلة الإدماج الاجتماعي. ويلقي التقرير الضوء على القيود التي تواجه تدخلات بعينها ويشير إلى التحديات المتبقية في هذا المجال. ويؤكد التقرير أيضا على أهمية تبادل مزيد من السياسات والممارسات الجيدة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المستقبل.

* E/CN.5/2011/1، ستصدر فيما بعد.



أولا - مقدمة

١ - اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها ٤٨ المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٠، أول قرار لها بشأن "تعزيز الإدماج الاجتماعي". وتعترف اللجنة، في هذا القرار، بالتقدم الكبير الذي أحرز نحو القضاء على الفقر وتعزيز صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والسكان الأصليين. وتؤكد في الوقت نفسه على الحاجة إلى إدراك أوسع لأهمية الإدماج الاجتماعي والاندماج ولوجود أطر أكثر شمولاً للسياسات من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة.

٢ - ويسلط هذا التقرير الضوء على الأولويات والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي، مع مراعاة مدى ملاءمتها للقضاء على الفقر. وتبين أمثلة التدخلات الفعالة لتعزيز الإدماج الاجتماعي التي وردت في هذا التقرير أن العديد من النهج الشاملة والمشاركة بين عدة قطاعات قد اتخذت على الصعيد الوطني لتحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال القضاء على الفقر وغير ذلك من التدابير. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الدور الحاسم للإدماج الاجتماعي والنهج التي تركز على السكان في مكافحة الفقر. ويتطلب نهج الإدماج الاجتماعي في القضاء على الفقر معالجة الأسباب الجذرية للفقر بأبعاده المتعددة، بما في ذلك انعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والضعف وعدم المساواة، ومحدودية المشاركة والتعبير. ومن ثم يصبح الاستثمار في البشر ورؤوس الأموال الاجتماعية والبشرية أمراً لا غنى عنه لمكافحة الفقر والاستبعاد وتعزيز مبدأ "الاجتماع للجميع".

٣ - ويستند التقرير إلى مدخلات وردت من لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتب الأمم المتحدة القطرية عن طريق مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويختتم التقرير بتوصيات محددة بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المستقبل.

ثانياً - نظرة عامة على السياسات والبرامج التي تحقق الإدماج الاجتماعي

٤ - حظى الدور الحاسم للإدماج الاجتماعي في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والحد من الفقر باعتراف متزايد من العديد من الحكومات في مختلف المناطق. واتخذت بعض المناطق مسارات متميزة في تعزيز الإدماج الاجتماعي. وتحول عدد كبير من البلدان من تنفيذ برامج مجزأة أو مبادرات مخصصة إلى اعتماد سياسات أكثر تماسكاً وتنسيقاً، وتكاملاً تشمل عدة قطاعات وتكون أكثر اتساقاً مع الأهداف الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.

٥ - ويؤكد قيام مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التنمية الاجتماعية باعتماد إعلان ويندهوك بشأن التنمية الاجتماعية وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا، وإقراره لاحقا من جانب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على الرغبة الجماعية في تعزيز الإدماج الاجتماعي باعتباره أكثر المفاهيم شمولاً وصلة بالتنمية الاجتماعية للقارة الأفريقية^(١).

٦ - رغم التقدم الشامل الكبير الذي أحرز نحو الحد من الفقر، تضم منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٦٠ في المائة من فقراء العالم، وما زال يسودها الاستبعاد الاجتماعي والفقر المزمن ومظاهر راسخة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. لذا، أدت أزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية الأخيرة إلى زيادة أوجه الضعف الاجتماعي في المنطقة، وسلطت الضوء على الدور الرئيسي للإدماج الاجتماعي في دفع عجلة التنمية المستدامة والشاملة. وبسبب الاختلافات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية واستراتيجيات التنمية، تتبع بلدان هذه المنطقة مجموعة متنوعة من السياسات التي تعالج الاستبعاد الاجتماعي، وتوفر الحماية الاجتماعية وتعزز الإدماج الاجتماعي.

٧ - ففي غرب آسيا، تركز جهود الإدماج الاجتماعي على تحسين فرص الوصول إلى أسواق العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وضم الفئات المهمشة والأفراد المهمشين، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى عملية التنمية. وفي إطار العقد العربي للمعوقين ٢٠٠٤-٢٠١٣، أعادت عدة دول النظر في سياساتها الحالية وسنت قوانين جديدة لتحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الصحة والتعليم والتدريب والعمالة والنقل والمعلومات والاتصالات^(٢).

٨ - وفي أعقاب المبادرات الرائدة لكل من المكسيك والبرازيل، تم تنفيذ برامج للتحويلات النقدية المشروطة في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأصبحت تشكل الآن عنصراً رئيسياً في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة. علاوة على ذلك، شرع عدد قليل من البلدان في وضع أطر شاملة للحماية الاجتماعية مع تحسين فرص الجميع في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

(١) انظر تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩: جعل الإدماج الاجتماعي محورا لتنمية أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠١٠.

(٢) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، E/ESCWA/SDD/2007/IG.1/5.

٩ - وقد شكل الاندماج الاجتماعي والتماسك منذ وقت طويل عنصرين رئيسيين من عناصر الالتزام السياسي للاتحاد الأوروبي بتحقيق الاستدامة والاستقرار والازدهار لدوله الأعضاء. واستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ استراتيجية أوروبية للنمو على نحو ذكي ومستدام وشامل، هي "أوروبا ٢٠٢٠"، لتخلف "استراتيجية لشبونة" للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى مساعدة الاتحاد الأوروبي على التعافي من الأزمة من خلال تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية وإمكانيات النمو، والتماسك الاجتماعي، والتقارب الاقتصادي^(٣).

ثالثا - التدخلات الفعالة في تعزيز الإدماج الاجتماعي

١٠ - تختلف صكوك تعزيز الإدماج الاجتماعي من حيث النطاق والتركيز. وتتزايد النظرة إلى الفقر، الذي يتجاوز عدم كفاية الدخل الذي يضمن ظروفًا معيشية ملائمة والذي يشمل عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، باعتباره شكلا من أشكال الاستبعاد. ونتيجة لذلك، تعتبر استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك الحماية الاجتماعية وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والإسكان، أمرا لا غنى عنه في كثير من الأحيان لمكافحة الاستبعاد وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وبالمثل، يحسب لسياسات تسهيل الحصول على فرص العمل، ولمخططات ضمان فرص العمل وبرامج العمل العام، أنها تساهم في تحقيق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي.

١١ - وتدفع أيضا عجلة الإدماج الاجتماعي من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التي تعزز المشاركة الفردية والجماعية في الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتشمل بعض هذه التدابير القائمة على المشاركة بناء قدرات الحكومات المحلية ودعم مؤسسات المشاركة المدنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وتعزز تدابير أخرى مشاركة المواطنين في تصميم ورصد وتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية نفسها التي تؤثر على حياتهم.

١٢ - وفي إطار السياسات العالمية للإدماج الاجتماعي، ثمة حاجة لوجود إمدادات خاصة تسمح بالوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا، ومن بينهم الأشخاص ذوو الإعاقة والسكان الأصليون والعمال المهاجرون وغيرهم. وعلى نفس القدر من الأهمية ينبغي الاستثمار في معالجة الأشكال المختلفة للتمييز القائم على نوع الجنس أو العرق أو الإثنية أو غيرها من

(٣) انظر http://ec.europa.eu/europe2020/index_en.htm.

الخصائص. وربما يحتاج الأمر إلى أن تواكب الاستراتيجيات المذكورة أعلاه تدابير لتكافؤ الفرص وإجراءات إيجابية من أجل معالجة أوجه عدم المساواة التي طال أمدها.

ألف - التوظيف من أجل الحماية الاجتماعية والتدخلات المخصصة لمجموعات معينة من أجل الإدماج الاجتماعي

مبادرات الحماية الاجتماعية

١٣ - تقي الحماية الاجتماعية الناس من المخاطر وتحول دون وقوعهم في براثن الفقر بسبب البطالة أو المرض أو العجز أو الشيخوخة. وتهدف الوظيفة الإنمائية للحماية الاجتماعية إلى بناء القدرات والاستثمار في رأس المال البشري. وللحماية الاجتماعية أيضا دور في تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تسهم في تحقيق قدر أكبر من التماسك والتضامن في المجتمع. ونظرا للمهام المتعددة للحماية الاجتماعية، أصبح ينظر إليها بشكل متزايد على أنها لينة أساسية في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي. وقد قام عدد متزايد من البلدان النامية بتصميم وتنفيذ مجموعة متنوعة من مبادرات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، والمعاشات التقاعدية الاجتماعية، وخطط العمل المضمون، وغيرها من البرامج. كما أن مجموعة واسعة من التحويلات الاجتماعية التي يواكبها تقديم الخدمات الأساسية، أصبحت تشكل في معظمها، الأسلوب المفضل لمعالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر والاستبعاد الاجتماعي.

١٤ - وتستند تدخلات الحماية الاجتماعية هذه إلى افتراض أن الفقر لا يستتبعه انعدام الدخل فحسب لكن أيضا انعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وقابلية شديدة للتأثر بالصدمات الاقتصادية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى البطالة أو اعتلال الصحة. وبالتالي، تهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى معالجة جوانب كثيرة للفقر من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي. ومثل هذه الاستثمارات أصبح ينظر إليها بشكل متزايد على أنها لا غنى عنها لتعزيز الإدماج الاجتماعي.

١٥ - وفي البلدان النامية، تركز تدخلات الحماية الاجتماعية في معظمها على الأسر الفقيرة التي لديها أطفال وتسعى إلى وقف وعكس مسار توارث الفقر عبر الأجيال. وتشمل تلك الإجراءات المنح النقدية الصغيرة، التي تكون مشروطة في بعض الأحيان بمواظبة الأطفال على الدراسة وبإجراء فحوص صحية منتظمة. وتختلف التدخلات من حيث النطاق والتغطية وتصميم البرامج، حيث تقدم بعضها استحقاقات للطفل والأسرة، ويقدم البعض الآخر معاشات لكبار السن، وتقدم مجموعة ثالثة منحة نقدية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تشمل التدخلات أيضا تأميننا

صحيا مدعوما أو تمويلا صحيا، أو تعرض إعانات بطالة أو وظائف مضمونة لفترة زمنية محددة.

١٦ - ويتفاوت نطاق تغطية التحويلات النقدية المشروطة ما بين برامج شاملة تصل إلى ملايين الأسر في البرازيل ومشاريع تجريبية تغطي بضعة آلاف من الأشخاص في كينيا ونيكاراغوا. وتساعد تلك التحويلات ٤٠ في المائة من السكان في الإكوادور، ونحو ٢٠ في المائة في البرازيل والمكسيك و ١ في المائة فقط من السكان في كمبوديا. وتتراوح النفقات من نحو ٠,٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل والإكوادور والمكسيك إلى ٠,٠٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شيلي. وتغطي الإعانات النقدية ٢٠ في المائة من استهلاك الأسر المعيشية في المكسيك، و ٤ في المائة في هندوراس، ومعدلات أقل في كل من بنغلاديش وكمبوديا وباكستان^(٤).

١٧ - يتم التركيز في التحويلات النقدية على شرائح السكان الأكثر فقرا. ففي برامج أمريكا اللاتينية: Bono de Desarrollo Humano في الإكوادور و Chile Solidario و Familias en Acción في كولومبيا و Oportunidades في المكسيك، يذهب ما بين ٦٠ و ٧٥ في المائة من تحويلات الدخل إلى ٤٠ في المائة الأكثر فقرا من السكان. وفي أنحاء أمريكا اللاتينية، لا تمثل هذه البرامج في المتوسط سوى ٢,٣ في المائة من إجمالي الإنفاق الاجتماعي العام و ٠,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير بعض التقييمات إلى أن تأثير تلك البرامج على مؤشرات الفقر وعدم المساواة في الدخل على الصعيد الوطني قد يكون متواضعا إلى حد ما^(٥).

١٨ - ولا تتسم معظم برامج الحماية الاجتماعية بالشمولية، لكنها تحتوي على عناصر، أو لبنات، يمكن أن تشكل أساسا لنظام واسع النطاق. وتشمل هذه اللبنات خدمات اجتماعية أساسية و/أو تحويلات اجتماعية أساسية. وتشمل الخدمات الاجتماعية الأساسية التعليم الابتدائي والصحة والأمن الغذائي والتغذية، والإسكان، والصرف الصحي. وتتكون التحويلات الاجتماعية الأساسية من استحقاقات الطفل/الأسرة والمعاشات التقاعدية

(٤) A. Fiszbein and N. Shady: التحويلات النقدية المشروطة: الحد من الفقر في الحاضر والمستقبل. البنك الدولي (٢٠٠٩).

(٥) انظر Social Panorama of Latin America، ”اتجاهات في الإنفاق الاجتماعي، التحويلات النقدية وبرامج التحويل المشروطة“، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠٠٩).

الاجتماعية للمسنين، وإعانات البطالة أو العمل المضمون. وتشمل برامج الحماية الاجتماعية البارزة عددا من هذه اللبانات. وقد نفذ أكثرها شمولاً في البرازيل والمكسيك وشيلي^(٦).

١٩ - ويعد برنامج Bolsa Familia في البرازيل أكبر برامج التحويلات النقدية المشروطة، فهو يقدم إعانات شهرية لأكثر من ١٢ مليون أسرة فقيرة، شريطة أن تتوفر فيها بعض الشروط مثل المواظبة على الدراسة وتلقي الرعاية قبل الولادة وبعدها^(٧). وبحسب للبرنامج أنه ساعد، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٣، في الحد من أوجه عدم المساواة والفقر في البرازيل. ويشير التقرير المرحلي الوطني الرابع عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى حدوث انخفاض في معدلات الفقر المدقع من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨^(٨).

٢٠ - استعاض برنامج Oportunidades في المكسيك عن تحويلات الدخل المتفرقة، مثل التخفيضات العينية والتخفيضات في الأسعار، بتحويلات دخل هادفة تسلم نقداً بعد استيفاء شروط معينة. ويسعى البرنامج إلى كسر حلقة الفقر والاستبعاد من خلال تعزيز رأس المال البشري لدى الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. ويغطي البرنامج ٥ ملايين أسرة (٢٥ في المائة من مجموع السكان)، بميزانية تبلغ قيمتها ٣,٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. وتحصل الأسر المستفيدة على حزمة من الإعانات للصحة والتغذية والتعليم^(٩).

٢١ - أنشئ برنامج Chile Solidario في عام ٢٠٠٢ "كنظام للحماية الاجتماعية للأسر التي تعيش في فقر مدقع يجمع بين تقديم المساعدات وتنمية المهارات في نهج متكامل"^(١٠).

(٦) C. Jaquier & P. Mertens "The social protection floor. International Experience in Implementation: from policy to practice"، منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٧) Kathy Lindert, "Brazil: Bolsa Familia Programme - Scaling-up Cash Transfers for the Poor", Sourcebook on Emerging Good Practice in Managing for Development Results, World Bank. Available at: <http://www.mfdr.org/sourcebook/6-1Brazil-BolsaFamilia.pdf>

(٨) انظر <http://www.mds.gov.br/bolsafamilia> تم الاطلاع عليه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٩) Santiago Levy, *Progress against Poverty: Sustaining Mexico's Progres-Oportunidades Program* (in Spanish), Brookings Institution Press (2006). Available at http://www.brookings.edu/global/progress/pap_spanish_final.pdf; see also "Beating the Odds: How Progres/Oportunidades Became Mexico's Major Poverty Alleviation Programme and An International Best Practice?", Evelyne Rodriguez. Available at: http://www.undprcc.lk/ext/mdgi_regional_workshop_2007/pdf/Social%20Safety%20Nets%20and%20Mic.ro%20Finance/Mexico_PROGRESA.pdf

(١٠) Julieta Palma and Raul Urzua, "Anti-poverty policies and citizenry: the 'Chile Solidario' experience", Institute of Public Affairs, University of Chile, Policy Papers (2005).

ويركز البرنامج على أبعاد عدة للحياة الأسرية: تحديد الهوية، والصحة، والتعليم، وديناميات الأسرة، وظروف السكن والعمل والدخل^(١١). وقد أدمج برنامج Chile Solidario كذلك ضمن شبكة لدعم جميع الفئات الاجتماعية التي تواجه ظروفًا صعبة^(١٢).

٢٢ - تتسم برامج التحويلات الاجتماعية الأخرى في أمريكا اللاتينية بأنها أقل شمولاً لكنها تحتوي على بعض اللبنات الأساسية اللازمة لإقامة نظام شامل للحماية الاجتماعية. ويستهدف برنامج Red Solidaria في السلفادور^(١٣) كلا من الأسرة والمجتمع المحلي. وهو يهدف إلى تحسين القدرة على إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص الحصول عليها وتنويع مصادر الدخل لكل من الأسر والجماعات الفقيرة. ويوفر برنامج Solidaridad^(١٤) في الجمهورية الدومينيكية تحويلات نقدية من خلال بطاقات ائتمان مصرفية لشراء الأغذية والغاز المسبّل من محلات البقالة المحلية، وتكون تلك البطاقات مشروطة بحصول جميع الأطفال على التطعيمات ومراقبة الطول/الوزن. وفي بيرو، يمد برنامج Juntos للتحويلات النقدية المشروطة، الذي ينفذ منذ عام ٢٠٠٥، الأسر الفقيرة بمبالغ مقطوعة للمساعدة في تخفيف حدة الفقر في المدى القصير مع العمل على وقف مسلسل توارث الفقر عبر الأجيال من خلال تنمية رأس المال البشري، عن طريق الحصول على خدمات التعليم والصحة^(١٥). وقد وسع برنامج Familias en Acción في كولومبيا من نطاق تغطيته لتشمل الفقراء في الحضر وما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين، فضلاً عن جماعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية. وفي ترينيداد وتوباغو، يستخدم برنامج التحويلات النقدية المشروطة الهادفة نظام بطاقات الائتمان لتقديم مساعدات غذائية قصيرة

(١١) انظر http://www.chilesolidario.gov.cl/en/chs_en.php.

(١٢) Tatiana Feitosa de Britta, "The Challenges of El Salvador's Conditional Cash Transfer Programme, انظر Red Solidaria", IPC (2007). Available at <http://www.undp-povertycentre.org/pub/IPCCountryStudy9.pdf>

(١٣) انظر "Incentivo a la Asistencia Escolar", which Solidaridad is complemented by a related programme, targets poor families with children of ages 6-12 in exchange for school attendance; see also <http://www.iadb.org/news-releases/2009-09/english/dominican-republic-to-receive-70-million-for-social-protection-system--5578.html>

(١٤) Elizabeta Perova and Renos Vakis, "Welfare impacts of the Juntos Programme in Peru: Evidence from a non-experimental evaluation", World Bank (March 2009)

الأمم للأفراد والأسر الضعيفة بينما يهدف العنصر المشروط فيه إلى رفع مستوى مهارات العمالة بين المستفيدين من البرنامج^(١٥).

٢٣ - وفي مناطق أخرى من العالم، تكون برامج الحماية الاجتماعية في مراحل مختلفة من التطوير والتغطية. وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تختلف برامج الحماية الاجتماعية من حيث بنيتها ونطاقها من بلد إلى آخر، مما يعكس التباين في الخصائص الديموغرافية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والقدرة المالية.

٢٤ - ويعد الإطار الوطني للحماية الاجتماعية لجنوب أفريقيا نظاما شاملا إلى حد ما يجمع بين التحويلات النقدية والخدمات الأساسية في مجال الرعاية الصحية، والتعليم الأساسي والإسكان المدعوم، والمياه والكهرباء والصرف الصحي. وتقدم التحويلات النقدية للفئات الأكثر ضعفا من السكان، بمن فيهم كبار السن، وقدامى المحاربين، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر التي ترعى الأطفال، بما في ذلك الأسر الكافلة. وتتوفر جنوب أفريقيا على نظام معاشات تقاعدية قائم على الاشتراكات، وآخر غير قائم على الاشتراكات مخصص لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وعموما، تُوفّر مجموعة شاملة من التحويلات لـ ١٢ مليون نسمة. وبالإضافة إلى السن، قدم البرنامج دعما حيويا للأسر المتضررة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو دعم يُمكن الأجداد من رعاية أحفادهم. وقد ساهم تمديد نظام المعاشات التقاعدية للمسنين في تحسين صحة الأطفال وتغذيتهم، وخاصة الفتيات منهم، وفي الحد من الفقر عموما^(١٦). وفي ٢٠٠٩، بلغت النفقات في مجال الحماية الاجتماعية ٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم توسيع التغطية في مجال الحماية الاجتماعية تدريجيا، تمشيا مع التوقع الذي مفاده أن التحويلات النقدية، المستكملة بالخدمات الأساسية تساعد، في نهاية المطاف، على كسر دورة انتقال الفقر عبر الأجيال^(١٧).

٢٥ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تستهدف برامج الحماية الاجتماعية أساسا الفئات الأكثر ضعفا، وأحيانا تدمج التحويلات النقدية مع تقديم الخدمات. ويجمع برنامج التحويلات النقدية للأيتام والأطفال الضعفاء في كينيا، الذي يغطي ١٠٠ ٠٠٠ أسرة و ٢٣٠ ٠٠٠ يتيما وطفلا ضعيفا، يجمع بين التحويلات إلى الأسر في فقر مدقع ومعايير

(١٥) Economic and Social Commission for Western Asia, Social Panoram of Latin America, "Trends in social spending, cash transfers and conditional transfer programmes": see also Pable Villatoro, "Conditional cash transfer programmes: experiences from Latin America", CEPAL Review No. 86, 2005

(١٦) Vusi Madonsela, Director General; Department of Social Development, South Africa, "A presentation on South Africa's Basic Social Protection Floor" to the special event on South-South Cooperation, 2 February 2010

المشروطة في مجالي الصحة والتعليم، حسب ما يجري به العمل في برامج التحويلات المشروطة في أمريكا اللاتينية^(١٧). وتتوفر ناميبيا على ثلاثة برامج اجتماعية أساسية تتيح نظام معاش تقاعدي لكبار السن، وهو نظام شبه شامل، ومنحة التعويض عن العجز، ونظام لبدل إعالة الطفل، بالإضافة إلى برامج التحويلات النقدية الصغيرة^(١٨). وتعتمد زامبيا نظاما اجتماعيا نموذجيا للتحويلات النقدية^(١٩) مخصص لكبار السن الذين يضطرون برعاية الأيتام في منطقة كالومو. ويغطي برنامج دعم التمكين من سبل الرزق في غانا فئات عديدة من الأسر في فقر مدقع، ويجمع، حيثما أمكن ذلك، بين توفير الخدمات والتحويلات النقدية^(٢٠). وفي موزامبيق، يستهدف برنامج المساعدة الغذائية كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بمرض مزمن، والحوامل اللواتي يعانين من سوء التغذية^(٢١).

٢٦ - وفي آسيا، تشمل عدة نماذج من برامج المساعدة الاجتماعية الإعانات الغذائية، وضمان حد أدنى للدخل، ودعم الدخل من خلال التحويلات النقدية، فضلا عن التحويلات المتوقفة على الأهلية وغير المتوقفة عليها إلى الأسر والأفراد^(٢٢). وفي كمبوديا، تشمل برامج الحماية الاجتماعية أساسا توزيع الأغذية، وبرامج الغذاء مقابل العمل، وبرامج الأشغال العامة ذات العمالة الكثيفة. وتوفر نظم ضمان مستويات المعيشة الدنيا (Dibao) في جمهورية الصين الشعبية دعما نقديا و/أو عينا منتظما لفائدة الأسر الفقيرة في الأرياف والمناطق الحضرية. ويبدو أن البرنامج ينجح في تغطية الأسر الحضرية حيث يقل الدخل الفردي عن خطوط الفقر المحددة محليا. ويعد برنامج بينظير غير المشروط لدعم الدخل ثالث أهم برنامج للمنح النقدية في باكستان، ويشكل ٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأسر الضعيفة ماديا. وفي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، غطى البرنامج ١٥ في المائة من السكان. وفي الفلبين، يعد برنامج Pantawid Pamilyang Pilipino أحد برامج المساعدة الاجتماعية الأكثر شمولا في آسيا. وسيرا على نهج برامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل والمكسيك، يقدم هذا البرنامج منحا للأسر الفقيرة لتحسين الصحة والتغذية وتعليم أطفالهم، مشروطة بإجراء الفحوصات الطبية وحضور الحصص المدرسية. وقد أنشئت لجان

(١٧) اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٠، انظر: <https://www.cpc.unc.edu/projects/transfer/countries/kenya>.

(١٨) انظر: (2008). *Poverty in Focus*, No. 15, International Poverty Centre.

(١٩) يمول إلى حد كبير من قبل الوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومنظمة المعونة الأيرلندية، وإدارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة.

(٢٠) انظر: (April 2010) Working Paper 116 Brooks World Poverty Institute.

(٢١) انظر: S. Wening Handayani & C. Burkley, eds. "Social Assistance and conditional cash transfers." *Proceedings of the regional workshop.* Asian Development Bank (July 2009).

محلية وإقليمية ووطنية للتظلم لضمان سلامة التنفيذ والشفافية^(٢١). ويعد صندوق المعونة الوطنية الاجتماعية^(٢٢) في الجمهورية العربية السورية برنامجاً للتحويلات النقدية الرامية إلى مساعدة كبار السن والأرامل والمنفصلات عن أزواجهن والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة وأسر السجناء^(٢٣). ويغطي ٤٦ في المائة من الأسر تحت الحد الأدنى الوطني للفقر، و ٦٩ في المائة من مجموع الأسر تحت الحد الأعلى للفقر. وبناء على نتائج التقييم العام وتقييم الأثر، يُتوقع أن يتطور البرنامج ليصبح على المدى الطويل شبكة أمان اجتماعي مؤسسية ذات طابع عام.

٢٧ - وبناء على الإطار المفاهيمي للتحويلات النقدية المشروطة في البلدان النامية، واسترشاداً بنجاح برنامج الفرص في المكسيك، نُفذ مؤخراً أول برنامج للتحويلات النقدية في الولايات المتحدة. ويتم تنفيذ البرنامج النموذجي الممول من القطاع الخاص، المسمى "برنامج مدينة نيويورك للفرص"، في المجتمعات الأكثر حرماناً في المدينة. ويوفر دخلاً للأسر التي تعيش في الفقر ويخص مجالات التعليم والصحة والمشاركة في القوة العاملة وأنشطة التدريب المهني (مكافآت الأسر). وعلاوة على ذلك، يوفر حوافز العمل للبالغين الذين يعيشون في مساكن مدعومة (مكافآت العمل) ويدفع مبالغ ضئيلة للطلاب لتشجيع التفوق الدراسي (شرارة). وتكفي الحوافز النقدية للحد من الفقر على المدى القصير وتشجيع الأسر والأفراد على القيام باستثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري^(٢٤).

٢٨ - وإدراكاً لأهمية تأمين الحماية الاجتماعية للجميع، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق^(٢٥)، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، باعتبارها واحدة من مبادرات الأمم المتحدة المشتركة التسع لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية. ويعزز هذا النهج الحصول، عالمياً، على تحويلات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، والتغذية، والسكن. ويركز النهج على ضرورة تنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية والعمالة تكون شاملة ومتماسكة ومنسقة لضمان الخدمات والتحويلات الاجتماعية عبر دورة الحياة،

(٢٢) انظر: <http://www.undp.org.sy/index.php/our-work/social-development-for-poverty-reduction/398-establishing-the-national-social-aid-fund-nsaf-in-syria>

(٢٣) يجري تنفيذ الصندوق من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (٢٠٠٧-٢٠١١) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٢٤) انظر: http://www.nyc.gov/html/ceo/html/programs/opportunity_nyc.shtml؛ انظر أيضاً http://www.nyc.gov/html/ceo/downloads/pdf/report_opportunity_nyc.pdf.

(٢٥) <http://www.unsceb.org/ceb/home>

مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة. وتشير أنماط حساب التحويلات التي تعتمد عليها العديد من وكالات الأمم المتحدة إلى أن تكلفة الحد الأدنى للتحويلات الاجتماعية تظل معقولة عالمياً، حتى وإن لم يتوفر التمويل في جميع البلدان إلى غاية الآن^(٢٦).

٢٩ - ورغم أن برامج الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي قد حققت في السنوات الأخيرة تقدماً مطرداً، فإن نجاحها يتوقف على التنفيذ الفعال والموارد المالية الكافية. وبشكل عام، فالبلدان المتوسطة الدخل لديها القدرة على تنفيذ مثل هذه البرامج وزيادة التغطية تدريجياً. أما البلدان المنخفضة الدخل، فهي، على العكس من ذلك، تواجه قيوداً مالية وقيوداً من أنواع أخرى. ويغطي ما تنفذه من برامج فئات قليلة من السكان، ويتم ذلك في الغالب في إطار برامج نموذجية، كما أن هذه البلدان تعول على دعم المانحين.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، ولكي تنجح التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية، ينبغي أن تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية وألا تُسقط من حسابها أسس سياساتها، وما وضع من تصاميم للبرامج، وفئاتها المستهدفة، فضلاً عن الترتيبات المؤسسية. وتفتقر غالبية البلدان النامية إلى مثل هذه الاستراتيجية. وحتى عندما توجد سياسات للحماية الاجتماعية، فإنها تميل إلى أن تكون مجزأة بين أنواع مختلفة من البرامج، والقطاعات، والفئات المستهدفة، وتغطي في الغالب العاملين في القطاع العام وفي القطاع الخاص النظامي. ومما يشغل البال بوجه خاص انعدام تغطية التأمين الاجتماعي للعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين التعاقديين، وجميع من يعملون في القطاع غير النظامي، ولا سيما النساء.

٣١ - وعلاوة على ذلك، فإن نجاح برامج التحويلات النقدية يعتمد على توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، والقدرة على تنسيق الجهود بين البرامج التعليمية والصحية وبرامج التغذية ذات الصلة. ويتطلب تطوير نظم الحماية المستدامة أيضاً أطراً مؤسسية وتنظيمية مناسبة، ومواطنون يكونون على بينة وإطلاع ووعي بحقوقهم ومستحقاتهم. بل إن غياب آليات منهجية لرصد البرامج وتقييمها غالباً ما يجعل من الصعب تقييم آثار التدخلات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٣٢ - وطُرحت تساؤلات حول نقاط الضعف الإداري، ومخاطر التهميش وتكاليف التحويلات الاجتماعية المستهدفة. وعلى وجه الخصوص، تم التوصل إلى أن التحويلات النقدية المشروطة تنسم أحياناً بالأبوية المفرطة ووصم المستفيدين وصمة عار. وعند التركيز

(٢٦) انظر: <http://www.socialsecurityextension.org/gimi/gess/ShowTheme.do?tid=1321>.

في الغالب على الأسر التي لديها أطفال صغار، فإنها تستبعد المستفيدين المحتملين الآخرين كالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وعلاوة على ذلك، فالتحويلات المستهدفة أو المشروطة التي تعد فعالة في البلدان المتوسطة الدخل قد لا تكون ملائمة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً حيث تعاني الغالبية العظمى من السكان من الفقر والتهمة. وبالتالي، فإن قدرة الحماية الاجتماعية المستهدفة على الاستمرار تتوقف على طبيعة الفقر فضلاً عن الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة السائدة في بلد معين. وبناء عليه، يجذب تطبيق النهج العالمية في الحالات التي لا تكون فيها الاستثمارات الكبيرة غير عملية ولا ممكنة التنفيذ لرصد المشروطة.

الإدماج الاجتماعي من خلال التوظيف

٣٣ - يجري تنفيذ العديد من المبادرات المبتكرة بغية تحسين القابلية للعمل واستحداث فرص عمل على المدى القصير والطويل في المجتمعات الضعيفة. وتشمل الأنشطة ما يلي: المشاريع الصغرى للأشغال العامة ذات العمالة الكثيفة؛ وخطط الحفز المستهدفة للفئات المهمشة؛ وخطط دعم الأجر لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوظيف الباحثين عن عمل من الشباب. وعموماً، فقد اكتسب الإدماج الاجتماعي للشباب من خلال العمل اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، ولا سيما في البلدان التي تتسارع فيها زيادة نسبة السكان الشباب، كما هو الحال في معظم بلدان أفريقيا وغرب آسيا. ووضعت العديد من الحكومات والمنظمات الشبابية برامج وأنشطة تنموية تهدف إلى تشجيع المشاركة والتمكين الاقتصاديين في صفوف الشباب، واستحداث فرص العمل لهم، بما في ذلك خطط التوظيف التطوعي لهذه الفئة من السكان.

٣٤ - ويوفر برنامج تنمية المشاريع في الكويت مجموعة شاملة من أدوات وتقنيات تنمية المشاريع اللازمة لإنشاء المشاريع وتنميتها، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير قدرة المرأة الكويتية على مباشرة الأعمال الحرة. وفي الأردن، يُعدُّ برنامج "إنجاز" الشباب الأردني لولوج سوق العمل من خلال تعزيز قابليتهم للعمل ومهاراتهم المتعلقة بإنشاء المشاريع^(٢٧).

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٥، سنت الهند القانون الوطني لضمان العمالة الريفية الذي يوفر ضماناً قانونياً للعمالة لكل أسرة ريفية مقابل ١٠٠ يوم من العمل التطوعي^(٢٨). كما يسعى إلى خلق أصول مُعمَّرة وتعزيز الموارد المرتكزة على سبل العيش للفقراء في المناطق الريفية^(٢٨).

(٢٧) انظر www.injaz.org.jo.

(٢٨) انظر: موقع الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://www.undp.org/poverty/>.

ويتناول البرنامج أسباب الفقر المزمن مثل الجفاف وإزالة الأحراج وتحات التربة. كما أنه يساعد على إبطاء الهجرة من الأرياف إلى المدن.

٣٦ - وفي ليبيريا، يوفر البرنامج الوطني للعمل خلال العطل للطلاب فرصا لاكتساب الخبرة العملية وأخلاقيات العمل والانضباط. وفي غامبيا، يوفر برنامج العمل ذو الأولوية تنمية المهارات والتدريب على إنشاء المشاريع للشباب والنساء، بما فيها المشاريع المنشأة في المجتمع الريفي. وفي ليسوتو، ينشد برنامج تعزيز فرص عمل للشباب من أجل الحد من الفقر هدفًا مماثلاً مع مكون إضافي هو التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، وتعزيز مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة في الجهود الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٢٩).

٣٧ - وفي إثيوبيا، تنهج برامج الأشغال العامة أساليب الغذاء مقابل العمل، والنقد مقابل العمل، أو مخططات استحداث فرص العمل. وتهدف برامج الأشغال العامة إلى مساعدة الناس الذين يعانون من نوائب عابرة تتمثل في نقص الدخل. لكن هذه البرامج لا تعدو كونها برامج قصيرة الأجل وقد لا توفر مصدراً قاراً للدخل للحد من الفقر والتهميش. وقد وُضع برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، الذي أطلق في ٢٠٠٥، كجزء من برنامج الأمن الغذائي، وُضع لمعالجة مثل هذه الشواغل. وهو يقدم المنح النقدية أو الطعام للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن، ويهدف إلى بناء أصول المجتمع من خلال الأشغال العامة ذات العمالة الكثيفة^(٣٠). وتحدد مشاريع الأشغال العامة بناء على حاجة المجتمعات المحلية، وتشمل بناء الطرق ومشاريع حفظ المياه والتربة^(٣١).

(٢٩) نفذ المشروع بدعم من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٧-٢٠١١)؛ انظر http://www.undp.org.ls/poverty/youth_employment.php. تم دخول الموقع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٣٠) تم دعم برنامج شبكة الأمان الإنتاجية من قبل مجموعة تضم تسعة شركاء في التنمية هم: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وهيئة المعونة الأيرلندية، وسفارة المملكة الهولندية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي. ويوفر هؤلاء الشركاء الموارد النقدية والعينية اللازمة لهذا البرنامج. وبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية هو أحد أكبر برامج الحماية الاجتماعية في أفريقيا وقد بلغ عدد المستفيدين منه ٧,٥ مليون شخص في ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يتطور البرنامج منتقلاً إلى مرحلته الثانية في عام ٢٠١٠. انظر أيضاً: <http://www.odi.org.uk/work/projects/details.asp?id=1144&title=productive-safety-net-programme-psnp-ethiopia>; http://www.dagethiopia.org/index.php?option=com_content&view=article&id=24&Itemid=17

(٣١) D. O. Gilligan, J. Hoddinott & A.S. Taffesse "The Impact of Ethiopia's Productive Safety Net Programme (and its Linkages', International Food Policy Research Institute Discussion Paper, December 2008).

البرامج الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي لفئات محددة

الأشخاص ذوو الإعاقة

٣٨ - سن عدد من الحكومات أحكاماً تشريعية وإدارية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين هذه الأحكام، القانون الأردني لحقوق الأشخاص المعوقين والاستراتيجية الأردنية الوطنية للأشخاص المعوقين للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)، التي أضفت طابعاً رسمياً على تدخلات الدولة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشأ الأردن المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٧ من أجل وضع الخطط والسياسات الوطنية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، واستعراض التشريعات وتعديلها، وإنشاء مراكز لتقديم الخدمات وإجراء البحوث بشأن أشكال الإعاقة، ووضع معايير عامة لتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٢). وتعاقب التشريعات الوطنية في قطر على انتهاك الأحكام التي تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٣). وفي اليابان، شُرع في إجراء إصلاحات قانونية وإدارية شاملة في مختلف المجالات التي تمس الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل هذه الإصلاحات: تيسير انتقال الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في مؤسسات الرعاية إلى العيش في المجتمع؛ وإذكاء الوعي بقضايا الإعاقة؛ ومنع إساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة والكشف المبكر عن تلك الإساءات ورصدها؛ وإجراء الدراسات الاستقصائية والبحوث لفهم الواقع الذي يعيشونه^(٣٤).

٣٩ - وتُبذل جهود في بلدان عدة لتحسين أحوال معيشة الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد جرى توفير عدد من الخدمات المجانية أو بأسعار منخفضة في مجالات الإسكان العام والنقل والاتصالات والصحة، ومنح بدلات ضمان اجتماعي شهرية للأشخاص ذوي الإعاقة في الإمارات العربية المتحدة^(٣٥). ووضعت كندا سياسات لزيادة إمكانية الوصول إلى شبكات النقل الوطنية؛ ووضعت دليلاً للتأهب للطوارئ؛ وقدمت مساعدة مالية لإعادة تأهيل مساكن الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم إعفاءات ضريبية لهم ولعائلاتهم ولأقربائهم

(٣٢) مسح أوجه عدم الإنصاف: الأشخاص ذوو الإعاقات الجسدية في الأردن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٩.

(٣٣) انظر A/HRC/WG.6/7/QAT/1.

(٣٤) ”دراسات وممارسات جيدة تشجع الإدماج الاجتماعي في آسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ“.

(٣٥) تجميع لأفضل الممارسات: تنفيذ المواد ١١، و ١٩ و ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (٢٠١٠). متاحة على <http://www.un.org/disabilities/default.asp?id=1541>.

ممن يتولون رعايتهم. ووفرت أيضاً حداً أدنى من الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٥).

٤٠ - وعلى صُعد التعليم والتدريب والتوظيف، نفذت الإمارات العربية المتحدة^(٣٥) مبادرة مدرسة الجميع وأصدرت دليلاً فنياً عن تحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في نظام التعليم العام؛ وتضمن مصر تخصيص ٥ في المائة من الوظائف في جميع القطاعات للأشخاص ذوي الإعاقة، علاوة على منحهم بدل إعاقة وتوفير التدريب المهني لهم. وفي أوغندا^(٣٥)، يقدم مشروع مساعدة ضحايا الألغام الدعم للناجين من الألغام ولعائلاتهم عن طريق إعطائهم منح لاقتناء مواد تعينهم على كسب الرزق، كالكراسي المتحركة، وتوفير التدريب المهني لهم. ووضعت شيلي^(٣٥) مبادئ توجيهية بشأن كيفية حماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة المتضررين من زلزال عام ٢٠١٠ وتقديم خدمات الإغاثة للأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم. كما حددت حصصاً لمنح الأفضلية في وظائف القطاع العام للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١ - ومن بين المبادرات الأخرى، مشروع مراعاة تعميم قضايا الإعاقة في مجال التنمية الوطنية^(٣٦) في كينيا؛ ومشروع الأردن المعنون تحسين نحو دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط الشبكي^(٣٧)؛ وسلسلة من المبادرات الهادفة إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ في جمهورية كوريا.

الشعوب الأصلية

٤٢ - يتصدر الإدماج الاجتماعي للشعوب الأصلية جدول أعمال أمريكا اللاتينية، ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد الاجتماع الإقليمي الأول بشأن الحق في التشاور مع تلك الشعوب والحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة^(٣٨). ومن بين المبادرات المتخذة مؤخراً، نشر أطلس اجتماعي لغوي للشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية^(٣٩)، وتنظيم برنامج

(٣٦) Consolidated reply from UNDP Kenya to E-dialogue on "Public awareness and NGO capacity-building for integration of the disabled".

(٣٧) Consolidated reply from UNDP Jordan to E-dialogue on "Public awareness and NGO capacity-building for integration of the disabled".

(٣٨) بمشاركة منظمة العمل الدولية، وآلية الخبراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص.

(٣٩) ATLAS sociolinguístico de pueblos indígenas en America Latina, vol. 1 and vol. 2, published by the United Nations Children's Fund, the Spanish Agency for International Development Cooperation and the Foundation for Education in the Contexts of Multilingualism and Multiculturalism (FUNPROEIB .Andes) (2009).

تدريبي في مجال التعليم الثنائي اللغة والمشارك بين الثقافات في بلدان منطقة الأنديز. وأدرجت المكسيك مؤشرات خاصة بالشعوب الأصلية في تقريرها المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية ويفترض أن تستخدم البيانات الجديدة المستمدة من التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ كأساس لتحسين السياسات العامة المتعلقة بالشعوب الأصلية^(٤٠) ووضعت إكوادور إطاراً مؤسسياً على أعلى مستوى في الدولة بغية كفالة مشاركة جميع السكان، بمن فيهم الشعوب الأصلية، في صياغة وتقييم ورصد السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز وحماية حقوقهم المعترف بها في الدستور الجديد المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٤١). وأنشأت أيضاً إدارة معنية بالحوار بين الثقافات بغية تعزيز توفير التعليم الشامل للجميع. وللمساعدة في بناء القدرات، نظمت المجتمعات الأصلية والمحلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في غواتيمالا في آذار/مارس ٢٠١٠، حلقة عمل لبناء القدرات في مجال اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٣ - واتخذت بعض الدول مبادرات ترمي إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للجماعات الإثنية وغيرها من الفئات المستبعدة. فالبرنامج الفيتنامي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الأقليات الإثنية^(٤٢)، مثلاً، يستهدف الأقليات الإثنية التي تعيش في مجتمعات وقرى في مناطق نائية ومعزولة جغرافياً بغية إشراكها في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. ويرمي البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة والقابلة للقياس والموجهة نحو تحقيق النتائج من خلال الاضطلاع بأنشطة متنوعة مثل تنمية المهارات والتدريب المهني، وتطوير البنى الأساسية، وبناء قدرات المجتمعات المحلية، وتحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية^(٤٣).

المهاجرون

(٤٠) بيان أدلى به ممثل المكسيك في الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم بقضايا الشعوب الأصلية (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(٤١) بيان أدلى به ممثل إكوادور في الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم بقضايا الشعوب الأصلية (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(٤٢) يعرف أيضاً باسم برنامج ١٣٥.

(٤٣) انظر <http://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2009/Ghana/Quan.pdf>.

٤٤ - في غرب آسيا، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي^(٤٤)، يعمل الكثير من المهاجرين أساساً في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية. وتحرز البلدان في غرب آسيا تقدماً في موازنة تشريعاتها وسياساتها الوطنية الخاصة بتوجيه تشريعاتها وسياساتها الوطنية بشأن اليد العاملة لتتواءم مع المقاييس المعمول بها دولياً بحيث تكفل حقوق المهاجرين. وعلى الرغم من أن تحقيق الإدماج الاجتماعي للمهاجرين الأجانب في المجتمعات المضيفة ليس هدفاً في حد ذاته، فإن التقدم المحرز شمل حماية حقوقهم بل وحتى استيعابهم في مشاريع الحماية الاجتماعية.

٤٥ - وبذلت قطر جهوداً تشريعية ومؤسسية كبيرة في مجال تعزيز حقوق العمال المغتربين وحمايتهم. ففضلاً عن توقيعها اتفاقات ثنائية مع بلدان المنشأ لحماية حقوق العمال المهاجرين، فإن قانون العمل لعام ٢٠٠٤ يضمن للعمال مجموعة من الحقوق والامتيازات، والحماية من أخطار المهنة، والتعويض عن إصابات العمل، وحقوق إنهاء عقود عملهم طوعاً وحق تلقي تعويضات عن العمل الذي يؤدونه. وكلفت وحدة تفتيش تابعة لوزارة العمل بالتعامل مع التمييز ضد العمال المغتربين وأنشئت محكمتان خاصتان لحل نزاعات العمال المغتربين^(٤٥). ومن أجل تحسين أحوال عمل ومعيشة العمال المهاجرين، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من التدابير المتعلقة بإيجاد السكن المناسب للعمال، وتوفير وسائل نقل ملائمة لهم وإنشاء محاكم اتحادية للبت في نزاعات العمل. وعلاوة على ذلك، يحصل العمال على بطاقة صحية لتيسير حصولهم على الخدمات الصحية.

٤٦ - وفي المملكة العربية السعودية، اتخذ عدد من التدابير لحماية حقوق العمال المهاجرين، من بينها القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء بتنظيم العلاقات بين العمال المهاجرين وأرباب عملهم والذي يحظر احتفاظ أرباب العمل بجوازات سفر العمال المهاجرين ويعلن أنه يجوز للعمال المهاجرين الحصول على الخدمات العامة^(٤٥). ومن بين المبادرات الوطنية المتخذة حديثاً: العقود الموحدة لخدم المنازل في لبنان؛ ونقل مسؤولية الرعاية من رب العمل إلى وكالة تابعة للدولة في البحرين؛ ومنح تأشيرات كفالة حرة لبعض المهنيين في الكويت. وتعد هذه المبادرات ممارسات جيدة في مجال تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الإدماج الاجتماعي للعمال المهاجرين^(٤٦).

(٤٤) تشمل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

(٤٥) انظر A/HRC/WG.6/4/SAU/1.

(٤٦) المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية، "تنقل اليد العاملة داخل منطقة العالم العربي"، المنظمة الدولي للهجرة (٢٠١٠).

باء - تحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال المشاركة الواسعة النطاق

٤٧ - اتخذت عدة بلدان مبادرات لدعم توسيع نطاق مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في رسم السياسات الاجتماعية ورصدها وتنفيذها.

٤٨ - فقد أنشأت حكومة موزامبيق شبكة من المراصد الاستشارية لتنمية المحافظات بغية تعزيز مشاركة المواطنين في التخطيط الإقليمي وعمليات الميزنة كأداة لمساعدة وزارة التخطيط والتنمية في رصد وتقييم تنفيذ خطة العمل من أجل الحد من الفقر المطلق^(٤٧).

٤٩ - ومن أجل تحسين إدماج المرأة في المجتمع ومشاركتها فيه، يستخدم عدد من البلدان الأفريقية آليات حصص لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان. ففي عام ٢٠٠٣، بدأت رواندا بتخصيص ٣٠ في المائة كحصة من مقاعد البرلمان للمرأة. وتجاوزت رواندا هذه الحصة بكثير، فعدد النساء في مجلس النواب فيها يفوق عددهن في أي منطقة أخرى، إذ بلغ ٥٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٠، خصصت جمهورية تنزانيا المتحدة ٢٠ في المائة كحصة من مقاعد البرلمان للنساء من جميع الأحزاب السياسية على أساس نسبة عدد المقاعد البرلمانية التي تفوز بها الأحزاب في الانتخابات. وفي عام ٢٠٠٨، فاقت نسبة النساء في البرلمان التنزاني ٣٠ في المائة. وفي أوغندا، تسعى الحكومة إلى تصحيح الاستبعاد وأوجه التفاوت في المجتمع من خلال استخدام آليات الحصص الموجهة لصالح أربع فئات محددة، هي: النساء، والعمال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من تخصيص ١٧ في المائة فقط كحصة من مقاعد البرلمان للنساء، فقد بلغ عددهن في البرلمان الأوغندي ٣٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٨. واستوفيت أيضاً الحصص المخصصة للشباب (٥ مقاعد) وللأشخاص ذوي الإعاقة (٥ مقاعد)^(١).

٥٠ - وفي لبنان، أفضى وضع آلية وطنية للتشاور بين الحكومة والمجتمع المدني والأشخاص ذوي الإعاقة إلى تشكيل الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، التي تعد السلطة التنظيمية المعنية بجميع المسائل المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم وحمائيتهم. وساعد برنامج تأمين حقوق المعوقين في الانتقال بالنهج المشترك إزاء الإعاقة من نهج قائم على الرعاية إلى نهج قائم على الحقوق.

٥١ - وفي السنوات الأخيرة، قرر برلمان صربيا توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في سن القوانين من خلال تنظيم جلسات استماع ونقاش عامة. وقد أفضى ذلك إلى اعتماد عدد

(٤٧) انظر: Antonio Alberta da Silva Francisco and Konrad Matter, "Poverty observatory in Mozambique", Southern African Regional Poverty Network. Available at <http://www.sarpn.org.za/documents/d0002581/index.php>.

من الاستراتيجيات والقوانين الوطنية لتشجيع الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين، واستراتيجية تعنى بالشباب، واستراتيجية وطنية تعنى بغجر الروما، وكذلك قانون بشأن التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير العمل لهم^(٤٨).

٥٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أطلق مجلس أوروبا خطة العمل من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي التي صممت بهدف إشراك المواطنين في تحديد الأولويات على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. وترمي الخطة إلى بحث السبل الكفيلة بحماية المجتمع من التوجهات السلبية، وصون العدالة الاجتماعية في سياق يتسم بمحدودية الموارد، وكفالة الإنصاف بين الأجيال^(٤٩).

جيم - تبادل الآراء والخبرات بشأن السياسات والممارسات الجيدة من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي

٥٣ - عُقدت حلقة العمل الآسيوية الإقليمية الأولى بشأن المساعدة الاجتماعية والتحويلات النقدية المشروطة^(٢١)، في مصرف التنمية الآسيوي (مانيتا، ٢٠٠٩)، بهدف الاطلاع على حصيلة الخبرات المكتسبة في مجال المساعدة الاجتماعية ومواصلة تنفيذ جدول أعمال الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. وتبادل صانعو السياسات وممارسوها من مصرف التنمية الآسيوي، والحكومات، والشركاء في التنمية، ومعاهد البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، آراءهم وخبراتهم في مجال المساعدة الاجتماعية وطرائقها، مع التركيز بوجه خاص على الفقراء والضعفاء من السكان.

٥٤ - وعُقد مؤتمر المحيط الهادئ بشأن الوجه الإنساني للأزمة الاقتصادية العالمية (فانواتو، ٢٠١٠) من أجل وضع تدابير فعالة على صعيد السياسات وتقديم استجابات عملية لدعم بلدان المحيط الهادئ في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف الحد من قابلية تلك البلدان للتأثر بها وبناء قدرة مستمرة لديها على الصمود أمام الأزمة والتعافي منها^(٥٠).

(٤٨) انظر: <http://www.UNECE.org/gender/documents/Beijing+15/Serbia.pdf>; انظر أيضاً

<http://www.romadecade.org/files/> و http://www.ngosrbia.com/res/National_Youth_Strategy.pdf

<http://www.romadecade.org/files/downloads/Decade%20Documents/Serbia%20Decade%20Presidency%20Program.pdf>

(٤٩) انظر http://www.coe.int/t/DG3/default_en.asp

(٥٠) انظر: [http://vanuatu2010.un.org.fj/resources/uploads/attachments/documents/GEC_Conference_](http://vanuatu2010.un.org.fj/resources/uploads/attachments/documents/GEC_Conference_Outcomes_Document_final.pdf)

[Outcomes_Document_final.pdf](http://vanuatu2010.un.org.fj/resources/uploads/attachments/documents/GEC_Conference_Outcomes_Document_final.pdf)

٥٥ - وتبادلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع حكومات هاتين المنطقتين ما توصلت إليه من نتائج بشأن برامج التحويل النقدي المشروط من خلال إصدار منشورات متكررة مثل المنشور المعنون المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية^(٥١)، وتقارير مؤسسية مثل التقرير المعنون حان وقت المساواة: سد الثغرات وفتح الدروب، المقدم في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ونُظمت أيضاً حلقات دراسية وطنية ودولية في البرازيل، وشيلي، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وقُدمت المساعدة التقنية إلى وزارة التنمية الاجتماعية في بنما ووزارة التخطيط الإنمائي في بوليفيا. وعلاوة على ذلك، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قاعدة بيانات إلكترونية بالبرامج الاجتماعية بغية رصد خصائص برامج التحويل النقدي المشروط وتأثيراتها، التي ينظر الموظفون الفنيون الحكوميون في إقرارها حالياً.

٥٦ - ويصدر التقرير السنوي المشترك عن الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي^(٥٢) عن المفوضية الأوروبية والمجلس المعني بالتقارير الوطنية عن استراتيجيات الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي. وييسر النهج المفتوح للتنسيق في مجالي الحماية الاجتماعية والدمج الاجتماعي تعلم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بعضها البعض عن طريق تبادل السياسات والممارسات الجيدة في مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وإصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية الخاصة بها والتصدي للتحديات التي تطرحها التغيرات الديموغرافية. ووفر النهج المفتوح للتنسيق أيضاً إطاراً للرصد المشترك للأثر الاجتماعي المترتب على الأزمة^(٥٣).

٥٧ - أما "شبكة البلدان الأمريكية للحماية الاجتماعية: تبادل الخبرات، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة"، التي أُطلقت مؤخراً، فتشكل "منتدى لممارسي التنمية الاجتماعية الوطنية من الوزارات والوكالات، تتعاون فيه مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، من أجل تعزيز تبادل ونقل الخبرات والمعارف في مجال الحماية الاجتماعية^(٥٤)". وهي بمثابة آلية لتبادل أفضل الممارسات في مجال الحماية الاجتماعية وترمي إلى تجميع ملف

(٥١) على وجه الخصوص، طبعة عام ٢٠٠٩.

(٥٢) انظر: <http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=757&langId=en>.

(٥٣) التقرير المشترك للاتحاد الأوروبي عن الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، (٢٠١٠). متاح على

<http://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=757&langId=en>.

(٥٤) انظر: <http://www.socialprotectionnet.org/english/index-1.html>.

يضم مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية للمواءمة بين العرض والطلب على الاستراتيجيات والمنهجيات الناجحة.

٥٨ - ولسد الفجوة في تحويل السياسات إلى ممارسات، أطلقت اليونسكو والوكالة الأوروبية لتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الموقع الإلكتروني الذي يتناول موضوع "التعليم الشامل في المجال العملي"، الذي يقدم أمثلة على الإجراءات الملموسة المتخذة استناداً إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة الاستيعاب في التعليم^(٥٥) التي وضعتها اليونسكو.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٩ - يفضي استعراض السياسات والممارسات الجيدة في مجال الإدماج الاجتماعي إلى عدد من الاستنتاجات الرئيسية. أولاً، تبين التجارب القطرية أن برامج الحماية الاجتماعية ينظر إليها بشكل متزايد على أنها وسيلة فعالة في الحد من الفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، وكذلك في زيادة فرص إدراج الدخل وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وتحسن هذه البرامج النتائج الصحية والتغذية، والمواظبة على المدرسة، والنتائج الدراسية، وتحد من عمل الأطفال^(٦). وهي تتيح توزيع فوائد النمو الاقتصادي توزيعاً أكثر إنصافاً، ولذا، تعتبر على نطاق واسع أداة أساسية لتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتسهم أيضاً في تعزيز التماسك الاجتماعي وحسّ المواطنة والديمقراطية. ومن المعترف به أيضاً أن زيادة فعالية هذه البرامج تتطلب أن تصبحها جهود قوية لتعزيز استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية.

٦٠ - والكثير من سياسات وبرامج الإدماج الاجتماعي موجه إلى فئات اجتماعية محددة ويرمي إلى تحسين سبل عيشها ومكانتها في المجتمع. وفي هذا السياق، تعتبر مختلف الحكومات أن تحسين قدرة الفئات الضعيفة، بما فيها الشباب والنساء، على العمل وحصولها عليه، أداتان مهمتان في تعزيز الإدماج والدمج الاجتماعيين.

٦١ - وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت بعض سياسات وبرامج الإدماج الاجتماعي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر. وبُذلت أيضاً جهود لتعزيز مشاركة الناس مشاركة فعالة في الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

^(٥٥) انظر: <http://www.inclusive-education-in-action.org/iea/index.php?menuid=47>.

وتعد هذه الجهود ضرورية لتعزيز الدمج الاجتماعي. وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين في صنع السياسات العامة مهم أيضاً لتعزيز الشفافية والمساءلة وامتلاك زمام أمور عملية التنمية.

٦٢ - كما أن مشاركة جميع المواطنين مشاركة واسعة النطاق في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسة لا غنى عنها لتحقيق الإدماج الاجتماعي. ويمنع استحكام التحامل والقبولة النمطية والتمييز مشاركتهم مشاركة كاملة ولا يزال ذلك من بين أكبر التحديات التي يواجهها تحقيق الإدماج الاجتماعي. وعلى الرغم من أن بلداناً كثيرة اعتمدت أو عدلت تشريعاتها لتلبي الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة ولتضمن دمجها، فإن تنفيذ هذه الأحكام كثيراً ما أعاقه ضعف القدرة المؤسسية على تنفيذ البرامج والتوعية بشأنها، وعدم وجود الأطر التنظيمية الكافية.

٦٣ - وفي الختام، يمكن ملاحظة أنه وعلى الرغم مما يعترى بعض استراتيجيات الإدماج الاجتماعي من قيود وأوجه قصور والتحديات الكثيرة التي ما زالت قائمة في بعض المناطق، فقد أثبتت استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة للجميع والسياسات والنهج الملائمة فعاليتها في دفع عجلة الإدماج والتنمية الاجتماعيين. وتوفر هذه السياسات والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة معلومات مفيدة لتصميم وتنفيذ تدخلات فعالة في المستقبل. وينبغي تبادل هذه التجارب الوطنية الناجحة على نطاق واسع لكي يتمكن صانعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيدين الوطني والدولي من محاكاة هذه التجارب أو تكثيفها لتسريع وتيرة التقدم صوب إقامة "مجتمع للجميع".

باء - التوصيات

٦٤ - تُشجع الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز الإدماج الاجتماعي وإدراجها في سياساتها الوطنية واستراتيجياتها الإنمائية.

٦٥ - ينبغي للحكومات مواصلة تعزيز سياساتها وتدخلاتها لصالح فئات اجتماعية محددة، مع إدراج أهداف الإدماج والدمج الاجتماعيين في جميع السياسات والبرامج.

٦٦ - للحكومات أن تنظر في اعتماد برامج ملائمة في مجال الحماية الاجتماعية كجزء من استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية تهدف إلى الحد من عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.

٦٧ - ينبغي للحكومات تعزيز استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية الأساسية كوسيلة للمضي قدماً في تحقيق الإدماج الاجتماعي.

٦٨ - ينبغي للحكومات تعزيز السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم مما ييسر تحقيق إدماج الفئات الضعيفة في المجتمع ويعزز المساواة بين الجنسين.

٦٩ - ينبغي للحكومات زيادة مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الإدماج الاجتماعي، وتقليل العقبات التي تحول دون مشاركة الناس في هاتين العمليتين وتقوية الآليات المؤسسية لتعزيز مشاركتهما.

٧٠ - للحكومات أن تنظر في تبادل الممارسات الجيدة في مجال الإدماج الاجتماعي تبادلاً منهجياً.